



اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن



القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني

تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في عدة مجالات. ومن أهم اختصاصات اللجنة الوطنية تعزيز الجهود المعنية بنشر القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني، والمساهمة في إقرار وتعديل التشريعات الوطنية الخاصة بهذا القانون.

القوات المسلحة الأردنية

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن مع القوات المسلحة الأردنية منذ زمن طويل في مجال نشر التوعية بقواعد القانون الدولي الإنساني، ونتج عن هذا التعاون إدماج هذا القانون في المناهج التدريبية للقوات المسلحة. كما تعمل اللجنة على إعداد المدربين العسكريين في مجال القانون الدولي الإنساني الذين يمثلون الأسلحة الرئيسية الثلاثة، البرية والبحرية والجوية، وتقوم بعقد دورات تدريبية متخصصة حول هذا القانون لمنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية من الأردن ومن دول أخرى أيضاً. وهذا التدريب بالغ الأهمية بشكل خاص بالنسبة للوحدات المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، حيث يُعد الأردن من الدول المساهمة بأكثر عدد من وحدات حفظ السلام، خاصة في أفريقيا والكاريببي.

للاتصال بنا:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

دير زبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت
ص.ب. ٩٠٥٨ عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف: ٤٦٠٤٢٠٠ (+٩٦٢٦) أو ٥٩٢١٤٧٢ (+٩٦٢٦)
فاكس: ٥٩٢١٤٦٠ (+٩٦٢٦)
البريد الإلكتروني: amm_amman@icrc.org
الموقع الإلكتروني: www.icrc.org/ara

2011.0239/004



ICRC



التعاون مع جمعية الهلال الأحمر الأردني

منذ عام ٢٠٠٤، تعمل بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن مع جمعية الهلال الأحمر الأردني في عدة مجالات، أهمها المساهمة في بناء قدرات متطوعي الهلال الأحمر الأردني في مجال نشر المبادئ الإنسانية وإعادة الروابط الأسرية.

العمل الوقائي / نشر القانون الدولي الإنساني

في أوقات السلم، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لرفع المعاناة عن الضحايا في أوقات الحرب عن طريق نشر المبادئ العالمية للقانون الدولي الإنساني. ويستهدف هذا الإجراء الوقائي مختلف فئات السكان، تتضمن المدارس والجامعات والدوائر الرسمية والقوات المسلحة وقوات الأمن والمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى مختلف مؤسسات المجتمع المدني. يهدف هذا النشر إلى توعية الأفراد والمؤسسات بحقوقهم وواجباتهم بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى مساعدة الأردن في لعب الدور المنوط به بصفته طرفاً في الاتفاقيات الرئيسية لهذا القانون.

الجامعات

قامت ١٤ جامعة من أصل ١٦ بدمج مادة القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية لكليات الحقوق، والآن يتم تدريسها في تلك الجامعات كمادة منفصلة ضمن مناهج القانون الدولي العام أو قانون حقوق الإنسان.



ICRC

من نحن؟

بدأ وجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٨ نتيجةً لاندلاع النزاع في الشرق الأوسط، واستمر حتى عام ١٩٥٠، حيث أنشأت اللجنة الدولية أول مخيم للاجئين في الأردن في مدينة إربد خلال تلك الفترة. وبعد الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٦٧، تم افتتاح بعثة للجنة في العاصمة عمّان، لا تزال تعمل منذ ذلك الحين. وقد بدأت البعثة بتوسيع أنشطتها خلال العقد الماضي نتيجةً لعدة أحداث في المنطقة العربية، منها الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٠، واندلاع الحرب في العراق عام ٢٠٠٣، والنزاع الذي دار في لبنان عام ٢٠٠٦، والأوضاع التي سادت غزة عام ٢٠٠٩.

كما كثفت بعثة اللجنة الدولية أعمالها مؤخراً نتيجة لتداعيات الأحداث في المنطقة العربية خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بعثة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم. وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها. أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٨٦٣ وقد تمخّضت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

ماذا نعمل في الأردن؟ الحماية

الأشخاص المحتجزون

بصفتها منظمة إنسانية محايدة ومستقلة، تقوم اللجنة الدولية منذ عام ١٩٧٩ بزيارة الأشخاص المحرومين من الحرية في الأردن. ويقوم مندوبو اللجنة منذ ذلك الحين بما يلي:

- إجراء زيارات منتظمة للأشخاص المحتجزين في مراكز الإصلاح والتأهيل بالإضافة إلى مركز الاحتجاز التابع لدائرة المخابرات العامة.
- رصد ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين.



- التأكد من الاهتمام بالاحتياجات الأساسية للمحتجزين وبأنهم يُعاملون بطريقة إنسانية ووفقاً للمعايير الدولية.
- بحث ملاحظات اللجنة الدولية وتوصياتها بشكل سري مع الجهات الرسمية المسؤولة عن الاحتجاز.

وتتضمن زيارات المحتجزين جزءاً هاماً يتمثل في مُقابلة الشخص المحتجز على انفراد بعيداً عن الحراس أو غيرهم من الشهود، ليكون المحتجز حراً في التحدّث عن ظروف احتجازه، بما في ذلك تعرضه لأي نوع من إساءة المعاملة (سواءً كانت جسدية أو نفسية) إن وُجدت. وكقاعدة عامة، تتعامل اللجنة الدولية مع هذه المعلومات بسرية تامة، ولكن قد تتدخل لدى السلطات بعد الحصول على موافقة المحتجز بهدف تحسين معاملته وظروف احتجازه.

في عام ٢٠١٠، قامت اللجنة الدولية بـ ٤٨ زيارة في ١٤ مكان احتجاز وقابلت ٦١١ شخصاً محتجزاً في الأردن.

إعادة الروابط الأسرية

تزداد في أوقات العنف المسلح احتمالات تشتت أفراد العائلة عن بعضهم البعض، لذلك تُعلق اللجنة الدولية أهمية كبيرة على إعادة الروابط الأسرية والحفاظ عليها من خلال أنشطة البحث والتقصي الآتية:

- تسهيل التواصل العائلي بين المحتجزين وأقاربهم. وعند الحاجة، تقوم اللجنة الدولية بإعلام السفارات والقنصليات المعنية بالنسبة للمحتجزين الأجانب.
- تسجيل الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاعات المسلحة ومحاولة التوصل إلى معلومات حول أماكن وجودهم.

- إعادة لم شمل أفراد الأسر قدر المستطاع.
- التنسيق مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع الحكومات وتقديم المشورة الفنية لها.



في عام ٢٠١٠، قامت اللجنة الدولية بتبادل ٨٧٧ رسالة من رسائل الصليب الأحمر و٥٦٠ رسالة شفهية (سلامات) بين المحتجزين وأقاربهم في الأردن والدول المجاورة.

علاوة على ذلك، تصدر اللجنة الدولية وثائق سفر للاجئين الذين يتم توظيفهم في بلد ثالث، فقد أصدرت خلال عام ٢٠١٠ وثائق سفر لـ ١٤٢ لاجئ.

الدعم الإقليمي

تُرود بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأردن البعثات في الدول المجاورة وغيرها من الدول بالمساعدات الإنسانية عن طريق قاعدة الدعم اللوجستي التي أنشأتها في الأردن.

تقدم اللجنة الدولية الدعم اللوجستي إلى كل من العراق والأراضي المحتلة ولبنان وإيران ومصر وليبيا واليمن.

